العمل الجماعي نحو تحول طاقوي عادل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
خارطة طريق 2030

تقف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عند مفترق طرق: فاقتصادها يعتمد **اعتمادًا كبيرًا على الوقود الأحفوري**، إلا أنها تتمتع بإمكانات هائلة غير مُستَغَلّة تؤهلها لتصبح **مركزًا** لمصادر **الطاقة المتجددة**. إن انتقالاً مدروسًا ومدعومًا من المجتمعات المحلية نحو الطاقة المتجددة يمكن أن يُحدث تحولًا اقتصاديًا مستدامًا، ويوفّر في الوقت عينه طاقة ميسورة التكلفة وفرص عمل للمجتمعات المحلية. تُوضح خارطة الطريق هذه **كيف يُمكننا العمل معًا** لتحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس.

السياق: انخفاض الطلب على الوقود الأحفوري عالميًا

للحد من تغير المناخ، تعهدت حكومات متعددة حول العالم بالوصول صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2050. ووفقًا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية، سوف ينخفض الاستهلاك العالمي للنفط عن مستوياته الحالية بنسبة 45% بحلول عام 2050، ما سيؤدي إلى تدنّي سعر النفط ليصل إلى 60 دولارًا للبرميل بالقيمة الحقيقية (مقارنة بالأسعار الحالية البالغة حوالي 85 دولارًا). ومن أجل تحقيق هدف اتفاق باريس المتمثل في عدم تجاوز متوسط درجات الحرارة العالمية عتبة 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، ينبغي أن يقلّ استهلاك النفط بنسبة 78% وينخفض سعره إلى 25 دولارًا للبرميل بالقيمة الحقيقية بحلول عام 2050. وسيكون لذلك تبعات جمّة على البلدان التي تعتمد على عائدات النفط والغاز واستخداماتهما.

التحديات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعتمد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **بشكل كبير على إنتاج واستهلاك النفط والغاز**. ففي عام 2023، أنتجت المنطقة ما يقارب 35% من النفط و23% من الغاز الطبيعي في العالم[1]، مع العلم أن الوقود الأحفوري يشكّل أكثر من 95% من استهلاك الطاقة فيها نظرًا لانخفاض تكاليف الإنتاج والدعم الكبير للوقود الأحفوري. ومن المتوقع أن يرتفع استهلاك الطاقة نتيجةً للنمو السكاني والمشاريع التنموية، فيما لا يزال عدد ملحوظ من الدول يعاني من فقر الطاقة.

كما تواجه المنطقة أيضًا **تحديات منوطة بالفقر وانعدام الاستقرار والحوكمة**. فالأنظمة الاستبدادية والتضييق على الحريات الأساسية ونقص البيانات وتجزئة عملية صنع القرار وضعف الشفافية كلها عوامل تقف عائقًا أمام مشاركة المجتمع المدني وجهود المناصرة الفعالة.

يمكن تقسيم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ثلاث مجموعات، لكلّ منها حيثيات مختلفة:

[1] تقرير سوق النفط، وكالة الطاقة الدولية، كانون الأول/ديسمبر 2023

1) **البلدان المعتمدة على عائدات النفط والغاز** (مثل العراق والكويت) سوف تتأثر بتدنّي أسعار النفط والغاز نتيجة تراجع الطلب العالمي. لذلك، إن لم تشرع الحكومات في **تنويع مصادر دخلها تدريجيًا، بدعم** من المجتمع الدولي، سيكون سكان هذه البلدان هم من يتحمّلون أعباء وتبعات انخفاض إيرادات الوقود الأحفوري.

2) **البلدان المعتمدة على واردات النفط والغاز** (مثل تونس والمغرب ومصر) تتأثر بتقلبات أسعار الطاقة العالمية وانقطاعات الإمدادات. لذلك، هي **في صدد وضع خطط** لتحويل استهلاكها للطاقة من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة، لكنها تواجه تحديات ضخمة في تنفيذ هذه الخطط.

3) **البلدان التي تشهد حروبًا أو نزاعات** (مثل ليبيا واليمن ولبنان) تواجه تحديات متفاقمة في الطاقة والاقتصاد والبيئة. وهذا يطرح **عقبات رئيسية** أمام صياغة استراتيجيات فعّالة للتحول الطاقوي وتنفيذها.

يُضاف إلى هذه التحديات الداخلية مشاكل في التمويل المناخي الدولي ونقل التكنولوجيا، تعرقل التنفيذ الفعال لتدابير التحول الطاقوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إن التحوّل الطاقوي في المنطقة غير المصحوب بالتخطيط والتنسيق الملائمَين سيؤدّي إلى تفاقم الفقر وانعدام المساواة. فالتحول الطاقوي العادل الذي يرتكز على أصوات المجتمعات المحلية ويرسّخ مبادئ العدالة والإنصاف قادر على إجراء **تغيير جذري** للمنطقة، **شعبًا واقتصادًا، ولمستقبل كوكبنا بأسره.**

استجابة إقليمية

يضم فريق العمل المعني بالتحول الطاقوي العادل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منظمات مجتمع مدني من مصر والعراق والكويت ولبنان وليبيا والمغرب، وهو يدعو إلى وضع **سياسات محلية فعالة تضمن الحوكمة الرشيدة والشفافية والشمول والتوزيع العادل للموارد، على أن يقترن ذلك بالتنسيق الإقليمي والدعم المالي والتكنولوجي من دول الشمال.**

نحن نضع في صلب مهمّتنا حماية حقوق العمال والمرأة والسكان الأصليين، بالإضافة إلى ضمان العدالة البيئية والصحية، ونؤمن بالشمول وبتمكين المجتمع المحلي بصفتهما أدوات فعّالة لإحداث التغيير.

نحن نؤمن بالعدالة للجميع في التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري.

تدعم استراتيجية المناصرة العالمية لأنشر ما تدفع أهداف المناصرة الإقليمية التالية، إذ إنها تسعى، هي أيضًا، إلى تحقيق العدالة للجميع في عملية التحول التدريجي من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة. وسيتعاون أعضاء فريق العمل المعني بالتحول الطاقوي العادل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع حلفائهم للمناصرة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

الهدف الأول: حث حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعتمدة على النفط على إعطاء الأولوية لإشراك أصحاب المصلحة بطريقة شاملة في تصميم استراتيجيات التحول الطاقوي المحددة زمنيًا وتنفيذها، ما يؤدي إلى تعزيز عملية تتسم بالإنصاف.

- **حشد الخبراء:** تدريب النساء والشباب وأعضاء المجتمعات المحلية على يد خبراء حتى يتمكنوا من المشاركة بشكل هادف في كل مراحل التخطيط للتحول الطاقوي.
- **إشراك أصحاب المصلحة:** الدعوة إلى تشكيل مجالس متعددة الأطراف تُعنى بالتحول الطاقوي، تضم نساءً وشبابًا وممثلين عن المجتمعات المحلية الريفية والزراعية، للسعي من أجل توفير إمكانية وصول منصف وموثوق للطاقة للجميع بأسعار معقولة.
- **حماية المجتمعات المحلية:** المطالبة بحماية المجتمعات المحلية المستضعفة التي تعيش في مناطق تحصل فيها أنشطة استخراجية مكثفة، بما في ذلك البصرة وميسان (العراق)، وتطاوين (تونس)؛ وإصلاح استراتيجيات التحول الطاقوي القائمة لتشمل مثل هذه الضمانات (كما في المغرب مثلًا).
- **خطط مرحلة ما بعد النزاع:** مطالبة وكالات الإغاثة الدولية والحكومات الوطنية بإدماج استراتيجيات التحول الطاقوي العادل والشامل في خطط إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع في ليبيا ولبنان واليمن.

الهدف الثاني: الضغط من أجل وضع خطط حكومية متاحة للجميع للحد من استخدام الوقود الأحفوري، وإزالة الكربون من الصناعة، وتوسيع نطاق الطاقة المتجددة.

- **الإطار القانوني:** الدعوة إلى سن قوانين تضمن الوصول إلى المعلومات (كما هو الحال في العراق) وضمان التنفيذ السليم للتشريعات التي تُلزم الإفصاح العام (لبنان واليمن وتونس).
- **عمليات الإفصاح:** المناصرة من أجل الإفصاح الإلزامي والمنهجي عن جميع جولات تراخيص مشاريع الطاقة المتجددة، وتقييماتها، ومسودات العقود، بما في ذلك الشراكات الاستراتيجية في تونس والمغرب ومصر لضمان صفقات عادلة.
- **بناء سردية عامة:** تعزيز المطالب بالحصول على المعلومات، ونشرها على نطاق واسع من خلال تقديم الالتماسات وإعداد البيانات الصحفية وتنظيم الحملات على وسائل التواصل الاجتماعي، واستهداف هيئات محددة عند رفض هذه الطلبات أو تجاهلها.

الهدف الثالث: المناصرة من أجل اعتماد الحكومات لسياسات شاملة للجنسين في جميع القطاعات المتأثرة بالتحول إلى الطاقة المستدامة، ما يسهم في معالجة التمييز القائم على النوع الاجتماعي، وضمان المشاركة على قدم المساواة في القوى العاملة وعمليات صنع القرار.

- **البحوث:** إجراء بحوث قائمة على الأدلة حول فوائد السياسات الشاملة للجنسين، وتمكين مجموعة أنصار ونصيرات النوع الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة لأنشر ما تدفع من المطالبة بإجراء الإصلاحات اللازمة.
- **التدقيق في المساواة بين الجنسين والتدريب:** مساءلة الحكومات والشركات عن التزاماتها بتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال إجراء منظمات المجتمع المدني لعمليات تدقيق في المساواة بين الجنسين، وضمان توفير برامج تدريبية فعالة للنساء في قطاع الطاقة.
- **أصوات النساء:** إعلاء أصوات النساء في صفوف الائتلافات الوطنية والشبكات الإقليمية، وضمان مشاركتهن الفعالة في تنفيذ خارطة الطريق هذه.

الهدف الرابع: 4. حث حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وضع خطط صارمة تعمل على تقليل المخاطر الاقتصادية الناجمة عن التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري.

سوف نركّز في أعمال المناصرة على المسائل الآتية:

- **التنويع:** تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري عبر تنويع الاقتصادات المحلية، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف المرجوة مجال الطاقة المتجددة، مع دعم القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الأخرى من خلال الاستخدام المستدام لعوائد النفط والغاز.
- **الصفقات العادلة:** إعادة التفاوض أو تعليق العقود التي تحرم البلدان من الإيرادات العامة وتعرّض اقتصاداتها للخطر (تونس والعراق ومصر).
- **دعم العمال:** تطوير شبكات أمان اجتماعي شاملة، مثل إعانات البطالة وبرامج إعادة التدريب، لدعم العمال الذين تطالهم عملية الانتقال من صناعات الوقود الأحفوري والصناعات ذات الصلة (العراق وليبيا واليمن والكويت).
- **حماية المالية العامة:** وضع أطر واضحة لإدارة الأصول العالقة، ما يحول دون إثقال كاهل المالية العامة بالالتزامات التي تمّ التعهّد بها في قطاع الصناعات، ويسهم في الحفاظ على تلك الأموال لتُستخدم في الخدمات الحيوية، بما في ذلك الصحة والتعليم.
- **سحب الاستثمارات من الوقود الأحفوري** وإعادة توجيه الموارد المالية والتكنولوجية، وبخاصة تلك التي تأتي من المؤسسات المالية الدولية والمبادرات مثل البوابة العالمية (Global Gateway) وشراكة أمن المعادن (Mineral Security Partnership)، نحو الطاقة المتجددة والتنمية الصناعية.

انضموا إلينا!

يبقى تحقيق تحول طاقوي عادل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رهنًا بتمكين المجتمع المدني والمجتمعات المحلية من خلال بناء القدرات، وتقييم التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية بدقة بالاستناد إلى بيانات قوية وآليات رصد فعالة، وتأمين الموارد المالية والتقنية اللازمة.

أما تعزيز الشراكات القوية والتعاونية بين المجتمع المدني والحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، فيشكّل ركنًا أساسيًا في هذا المسار التحويلي، إذ لا غنى عن قوتنا الجماعية وصوتنا المشترك.

للانضمام إلى حملتنا وبناء تحالفات حيوية وشدّ أواصر التعاون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها، يرجى التواصل مع المنسق الإقليمي الأعلى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا د. بيار سعادة. فلنعمل معًا كي تصدح عاليًا أصوات المجتمعات المحلية، ولنجعل من خارطة الطريق هذه رحلة مشتركة نحو مستقبل طاقوي عادل وشامل ومستدام للجميع!